

Distr.: Limited
5 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٨ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء

على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

مشروع قرار عرضته مقررة اللجنة، تامار تشيتانافا (جورجيا)، بناء على مشاورات غير

رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.30

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية^(١) وإلى التزامهم بالقضاء على الفقر المدقع

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج الإنمائية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٤)،

وإذ تعرب عن القلق لأنه فيما أحرز تقدم في الحد من الفقر في بعض المناطق، بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر وفي منتصف المدة الفاصلة عن عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هذا التقدم يتسم بالتفاوت ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر في بعض البلدان في تزايد، مع العلم أن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية على مستوى أكثر الفئات تضرراً، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وعلى الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان في الآونة الأخيرة، وإذ تصمم على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لنعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تسلم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي واستخدام تلك الموارد بفعالية أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر بأن النمو الاقتصادي المطرد، المدعم بزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مواتية، بما في ذلك الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة،

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دأ - ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تبرز ما اعتبره رؤساء الدول والحكومات من أن القضاء على الفقر أولوية من الأولويات وضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تسلم بأنه خلال تنفيذ العقد الأول، اعتمد المجتمع الدولي جملة صكوك منها إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦)، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)، وهي آليات ترمي إلى تركيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية على القضاء على الفقر؛

٣ - تعلن بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) الرامي إلى دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، دعماً فعالاً ومنسقاً؛

٤ - تكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحدٍّ عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه مطلب لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية؛

٥ - تحت جميع الحكومات، والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وكافة العناصر الفاعلة الأخرى، على مواصلة السعي جدياً إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر؛

٦ - تؤكد من جديد أنه يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بأن الجهود الوطنية ينبغي أن تُستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى زيادة فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع أخذ الظروف الوطنية في الاعتبار وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية في الآن نفسه؛

٧ - تكرر تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر حاسم الأهمية في القضاء على الفقر؛

(٥) A/62/267.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٨ - تشدد على أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٩ - هيب بالبلدان المانحة أن تواصل إيلاء الأولوية إلى القضاء على الفقر في برامجها وميزانياتها المخصصة للمساعدة، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

١٠ - ثقر بأن النمو الاقتصادي المطرد أمر لا غنى عنه في القضاء على الفقر والجوع، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أنه ينبغي استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا المضمار بتهيئة بيئة دولية مواتية؛

١١ - ثقر أيضا بأنه لكي تبلغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تتسم الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر بالفعالية، لا بد من إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة؛

١٢ - ثقر كذلك بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل التنمية المتاحة للبلدان النامية، وتدعو إلى الوفاء بكافة الالتزامات المتعهد بها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد وفقا لالتزاماتها على أن تفعل ذلك؛

١٣ - ثطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا يتضمن توصيات بشأن سبل إضفاء الفعالية على عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمتصلة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - ثقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)".